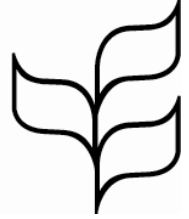


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/9/12/Add.1
28 April 2008

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي
الاجتماع التاسع
بون، 19-30 مايو/أيار 2008
البند 3-5 من جدول الأعمال المؤقت

التدابير الحافزة (المادة 11)

استعراض متعمق لبرنامج العمل بشأن التدابير الحافزة

تقرير تجميعي للمعلومات حول التدابير الحافزة المقدمة من الأطراف في التقارير الوطنية الثالثة

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولاً - مقدمة

1. قرر مؤتمر الأطراف، في الفقرة 1 من المقرر 26/8 "بدء عملية التحضير المنتظمة والشفافة والشاملة للاستعراض المتعمق للعمل في مجال التدابير الحافزة لكي يحدد، للنظر من جانب مؤتمر الأطراف في اجتماعه التاسع، النتائج الأخرى التي ستكون مطلوبة من برنامج العمل المعدل بشأن الآليات الحافزة لتلبية الالتزامات بمقتضى الاتفاقية ومتطلبات الأطراف، والخيارات المحتملة لبرنامج العمل في المستقبل".
2. وفي الفقرة 2 من نفس المقرر، طلب الأطراف من الأمين التنفيذي، ضمن أمور أخرى، أن يقوم بإعداد تقرير تجميعي عن المعلومات بشأن التدابير الحافزة المقدمة من الأطراف في تقاريرها الوطنية الثالثة، وأن ينقل ذلك التقرير إلى الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة وأصحاب المصلحة لمساعدتها في إعداد المذكرات المستوفاة في الفقرة 3 من المقرر.
3. طلبت الفقرة 4 من المقرر من الأمين التنفيذي، ضمن أمور أخرى، أن يحدث التقرير التجميعي عن التقارير الوطنية الثالثة وإتاحته للنظر من جانب مؤتمر الأطراف خلال اجتماعه التاسع. وتفي هذه المذكرة بهذا الطلب. يعتمد التحليل الإحصائي على التقارير الوطنية الثالثة ومجموعها 122 والتي تم استلامها وتحليلها لشمولها في آلية تحليل التقارير الوطنية اعتباراً من 1 شباط/فبراير 2008. لم يطبق عدد من الأطراف الإرشادات النهائية لإكمال التقارير ولذلك لم يتم شملهم في آلية تحليل التقارير الوطنية والتحليل الإحصائي؛ ولكن تم الأخذ بعين الاعتبار أية ملاحظات إضافية حول التدابير الحافزة من قبل هؤلاء الأطراف. لقد تم إدراج الأطراف التي قدمت تقاريرها الوطنية بحلول هذا التاريخ وأرقت بالمذكرة الحالية.

١ آلية تحليل التقارير الوطنية هي أداة إلكترونية يمكن الوصول إليها من على الشبكة حسب آلية تبادل المعلومات في الاتفاقية، على العنوان www.cbd.int تحت العنوان "التقارير الوطنية"

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخياً، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

4. تشمل الإرشادات للتقارير الوطنية الثالثة 5 أسئلة حول التدابير الحافزة (الأسئلة من 83 إلى 87). وبالإضافة إلى ذلك فإن المربع ش طلب من الأطراف توضيح طريقة تنفيذ هذه المادة والمقررات المتعلقة بها وخاصة تلك المنصبة على: نتائج وتبعات الإجراءات المتخذة؛ التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الخطة الإستراتيجية للاتفاقية؛ التقدم المحرز نحو بلوغ هدف عام 2010؛ التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛ التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛ العقبات التي تعترض التنفيذ.

5. تم ذكر التدابير الحافزة أيضاً في السؤال 1 حول تحديد الأولويات. في السؤال 2 حول التحديات والعقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاقية، تظهر التدابير الحافزة من حيث المادة التي سيتم تنفيذها (المادة 11) وكذلك كتحد محتمل أمام تنفيذ المواد المختلفة من الاتفاقية (التحدي (ض)). لذلك فإن الإجابات على السؤال 2 ستوفر المعلومات حول (1) المدى يشكل فيه نقص التدابير (الاقتصادية) الحافزة تحدياً أمام تنفيذ المواد الأخرى من الاتفاقية؛ و (2) التحديات التي تواجه تنفيذ المادة 11 كما حددتها الأطراف.

6. مما يستحق الذكر أن من التحديات المحتملة وعددها 27، تم تحديد نقص الحوافز الاقتصادية من قبل الأطراف المبلغة على أنه التحدي الأكبر أمام تنفيذ المادة 10 (الاستعمال المستدام)، مما يجعله ثاني أكبر تحدي أمام تنفيذ العديد من المواد الأخرى من الاتفاقية. علاوة على ذلك وحسب النقاط المخصصة من قبل الأطراف فإن المادة 11 تبدو صعبة التنفيذ بشكل خاص. وفي الوقت ذاته فإن أغلبية كبيرة من الأطراف المبلغة منحت أولوية متوسطة أو منخفضة لهدف تنفيذها.

7. تستعرض هذه الوثيقة وتلخص الإجابات التي قدمتها الأطراف للسؤالين 1 و 2 وكذلك 83 و 87 والطلب المبين في المربع ش. ولتحقيق تدفق منطقي للمعلومات فقد تم ضم المعلومات التي تم توفيرها تحت السؤال 2 حول دور التدابير الحافزة في تنفيذ أحكام الاتفاقية، إلى السؤال 1 حول تحديد الأولويات، وكذلك ففي القسم 7، ضمت المعلومات التي تم توفيرها تحت السؤال 2 حول التحديات التي يواجهها تنفيذ المادة 11 إلى المربع ش وإلى السؤال 85 حول التدريب وبناء القدرات.

8. في كل قسم أدناه هناك موجز إحصائي للردود التي وصلت، يليها ملخص تجميعي للملاحظات الإضافية التي وفرتها الأطراف (إن توفرت). وفي عدد من الحالات هناك فارق صغير بين عدد الردود الإجمالي وعدد التقارير الوطنية، ويرجع ذلك إلى أن بعض الأطراف لم تجب على أسئلة معينة، وفي حالات أخرى، اختار بعض الأطراف عدة خيارات للإجابة على الأسئلة.

9. لدى طرح الآراء حول تنفيذ برنامج العمل بشأن التدابير الحافزة طبقاً للفقرة 3 من المقرر 26/8، عبرت الهند عن الرأي القائل بأن جدولاً تفصيلاً يوفر نظرة شاملة للردود حسب المرحلة التنموية، حسب تصنيف الدول من قبل البنك الدولي (وفقاً لحصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي في 2006)، سيكون أمراً مفيداً، حيث أنه سيسمح بملاحظة أية أنماط ظاهرية في خيارات التدابير الحافزة أو القطاعات حسب مستوى النمو الاقتصادي. وقد تم في أعقاب ذلك إضافة مثل تلك الجداول إلى هذه المذكرة.

ثانياً: تحديد الأولويات ودور التدابير (الاقتصادية) الحافزة في تنفيذ مواد الاتفاقية المختلفة

10. طلب السؤال 1 من إرشادات التقرير الوطني من الأطراف تحديد مستوى الأولوية الذي يولونه لتنفيذ المواد والأحكام المختلفة والبرامج ذات الصلة ببرامج عمل الاتفاقية. وقد أشار 29 طرفاً إلى أنهم يولون أولوية عالية لتنفيذ المادة 11، حول التدابير الحافزة، بينما منحه 53 طرفاً أولوية متوسطة و منحه 41 أولوية منخفضة.

11. قدم السؤال 2 قائمة من 27 تحدياً محتملاً أمام تنفيذ الاتفاقية، وطلب من الأطراف تعيين مستوى التحدي الذي تواجهه الدولة في تنفيذ المواد المختلفة من الاتفاقية باستخدام مقياس من 0 إلى 3 (0 = تم التغلب على التحدي بنجاح؛ 1 = تحدي منخفض؛ 2 = تحدي متوسط؛ 3 = تحدي عالي). وكان "نقص التدابير الاقتصادية الحافزة" أحد التحديات المدرجة في قائمة التحديات المحتملة (التحدي (ض)). وتظهر الأرقام التي تم تخصيصها لهذا التحدي أمام تنفيذ كل مادة هامة من الاتفاقية في الجدول 1 أدناه. كما يوفر الجدول 1 أيضاً، ولكل مادة هامة من الاتفاقية، مرتبة النتيجة النهائية التي تم منحها لهذا التحدي من بين كافة التحديات المحتملة وعددها 27.

12. مما يستحق الذكر أن من التحديات المحتملة وعددها 27، تم تحديد نقص الحوافز الاقتصادية على أنه التحدي الأكبر أمام تنفيذ المادة 10 (الاستعمال المستدام)، يليه عن قرب قلة الموارد المالية والبشرية والتقنية. كما أنه يأتي كثاني أكبر تحدي

بعد قلة الموارد المالية والبشرية والتقنية أمام تنفيذ الكثير من مواد الاتفاقية الأخرى، خاصة: 6 (المقياس العام للحفاظ والاستعمال المستدام)، 8 (الحفظ داخل الوضع الطبيعي)، 9 (الحفظ خارج الوضع الطبيعي)، 12 (البحث والتدريب)، و 16 (الحصول على التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا).

المواد																	التحدي (ض)	
20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8(ز)	8	8	7	6	5	
198	238	212	217	235	244	212	207	237	لا ينطبق	270	251	234	248	268	228	239	195	المجموع
10	3	4	3	2	3	11	4	2	لا ينطبق	1	2	3	5	2	3	2	7	المرتبة

الجدول 1: مجموع الأرقام التي تم تخصيصها للتحدي (ض) في السؤال 2 من التقارير الوطنية الثالثة والمرتبة من بين كافة التحديات وعددها 27.

ثالثاً: إنشاء البرامج لتحديد وتبني التدابير الحافزة

13. استفسر السؤال 83 عما إذا كانت الدولة قد أنشأت أي برامج لتحديد وتبني تدابير اقتصادية واجتماعية سديدة تكون بمثابة حوافز على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي. أشار 70 طرفاً إلى أن بعض البرامج موجودة بالفعل بينما ادعى 11 طرفاً وجود برامج شاملة. وقال 26 طرفاً أنه يتم حالياً تطوير برامجهم بينما قال 17 طرفاً أنه ليس لديهم برامج موجودة بالفعل.

14. زدتنا الأطراف بالمزيد من التعليقات على هذا السؤال، وقد تم تجميعها في الجداول 2 إلى 4 أدناه. زدنا 75 طرفاً بمعلومات حول تنفيذ التدابير الحافزة الإيجابية (تدابير تشجع نشاطات مفيدة للتنوع البيولوجي)، ومن أولئك وفر لنا 69 طرفاً معلومات حول التدابير الحافزة الإيجابية النقدية و22 طرفاً معلومات حول التدابير الحافزة الإيجابية غير النقدية. ووفر 18 طرفاً معلومات حول تنفيذ التدابير الحافزة السلبية أو الحوافز السلبية (تدابير مثبتة للنشاطات الضارة بالتنوع البيولوجي). وصفت بعض الأطراف تدابير تتعلق بإنشاء الأسواق للبضائع والخدمات المرتكزة على التنوع البيولوجي أو وفرت المعلومات حول تقييم التنوع البيولوجي وبشأن موارد ووظائف هذا التنوع. قدم عدد من الأطراف أيضاً (مع بعض التداخل ولكن بدون تداخل كامل) تقارير حول هذه المجالات من خلال ردهم على السؤال 84، حول إدماج قيم التنوع البيولوجي في الخطط والسياسات والبرامج ذات الصلة. وتوجد المعلومات الموحدة حول هذين المجالين في القسم "رابعاً" أدناه.

ألف - التدابير الحافزة الإيجابية

15. في مجال التدابير الحافزة الإيجابية النقدية تبرز بوضوح التدابير ذات الصلة بالزراعة، حيث أشار 30 طرفاً دولياً بشكل واضح إلى البرامج الزراعية البيئية (من بين هؤلاء، أشارت دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى التنفيذ الوطني لبرنامج التنمية الريفية التابع للاتحاد الأوروبي). وقد أشارت ستة أطراف إضافية إلى التدابير التي قد تكون إلى حد بعيد قابلة للتطبيق في الزراعة (اتفاقيات/معاهدات/تسهيلات حول خطط الأراضي الخاصة والمجنية ودفعات الإشراف). وأشار 14 طرفاً إلى تنفيذ التدابير الحافزة في إطار إدارة المناطق المحمية، والتي قد تكون ذات صلة بالزراعة.

16. يبدو أن لعدد من المكونات أو البرامج الفرعية للبرامج الزراعية البيئية الوطنية المتعددة أهداف مشتركة. فعلى سبيل المثال ذكرت أطراف من مناطق مختلفة من مناطق الاتفاقية توفير المساعدات النقدية والتقنية للمزارعين بهدف الترويج لطرق الإنتاج الصديقة للتنوع البيولوجي، أو للترويج لحماية الأنواع النادرة. ولكن من الممكن في بعض الأحيان أيضاً ملاحظة فروقات هامة. على سبيل المثال بينما قدمت كندا تقريراً حول برنامج إقليمي للمساعدة في تحويل الأراضي الهامشية الجاري فلاحتها إلى مراعي دائمة أو مناطق شجرية، قدمت النمسا تقريراً بأن برنامجها الزراعي البيئي الوطني يلعب دوراً هاماً في مساندة الفلاحة في المناطق الهامشية التي عادة ما يتم إهمالها، خاصة فيما يخص الزراعة الجبلية، والتي ستلعب دوراً حيوياً ورئيسياً في حماية النظام الإيكولوجي الحساس للمناطق الجبلية.

17. فيما يخص التنفيذ القطاعي للتدابير الحافزة الإيجابية النقدية، تلا قطاع الغابات قطاع الزراعة، حيث أشارت 25 بلداً بصراحة أنها تطبق مثل تلك الإجراءات على هذا القطاع - مع مراعاة أن النشاطات الأخرى، المذكورة أعلاه، قد تكون أيضاً قابلة للتطبيق في قطاع الغابات، وأن بعض برامج الغابات قد يكون لها تأثير أيضاً على الزراعة (على سبيل المثال، من خلال الخدمات الهيدرولوجية التي تقدمها الغابات).

18. فيما يخص الآليات التي يتم من خلالها تقديم التدابير الحافزة الإيجابية النقدية، أشار ما مجموعه 15 طرفاً دولياً إلى تصميم نظام الضرائب، أي، استعمال تنازلات عن الضرائب أو خصومات ضريبية لنشاطات معينة، ذكر أربعة أطراف تطبيق تخفيضات جمركية أو تسهيلات بدون ضرائب، وأشار طرفان إلى قروض مدعومة. وذكرت خمس أطراف أنظمة التسديد لخدمات النظام الإيكولوجي. منح حق الوصول للمجتمعات المحلية إلى المناطق المحمية وابتكار طرق تسعى لاقتسام العائدات من النشاطات الاقتصادية معهم، أمران ذكرتهما ثمانية أطراف.

19. فيما يخص الهياكل التنظيمية والآليات التي من خلالها يتم منح الحوافز الإيجابية، ذكر أربعة عشر طرفاً الصناديق البيئية. أبلغ طرف واحد عن تطبيق المزايدات لمنح دفعات الإشراف.

20. وذكر ما مجموعه 22 طرفاً استخدام التدابير الحافزة الإيجابية غير النقدية. كان أكثر الأمور بروزاً هو التكريم الاجتماعي من خلال الجوائز والطرق الأخرى، حيث ذكر مثل هذه الآليات 11 طرفاً (مع مراعاة أن الجوائز في بعض الأحيان تشمل جزءاً نقدياً).

التدابير الحافزة الإيجابية	الأطراف المبلغة
التدابير الحافزة الإيجابية النقدية	
حسب القطاع	
برامج زراعية بيئية	النمسا، بلجيكا، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، كندا، الرأس الأخضر، الكونغو، كوستاريكا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجماعة الأوروبية، فنلندا، ألمانيا، غواتيمالا، هنغاريا، إيرلندا، لاتفيا، ليتوانيا، المغرب، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، الإتحاد الروسي، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، تركمانستان، المملكة المتحدة.
الدعم للزراعة العضوية	النرويج، المملكة المتحدة.
حفظ الأنواع النادرة	النمسا، كرواتيا، إيرلندا، المغرب
التعويض عن خسارة المحصول	بوتسوانا، بوتان، الكونغو، كرواتيا، تركمانستان
القروض/التسهيلات الريفية	البرازيل، غواتيمالا
الاتفاقيات (المعاهدات/الإجراءات التخفيفية) على الأراضي الخاصة والأراضي المجنبية/التبرعات بالأرض	أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، موريشيوس
دفعات الإشراف	أستراليا، كندا، سلوفاكيا
الحوافز في إدارة المناطق المحمية	الجزائر، كمبوديا، الرأس الأخضر، إثيوبيا، ألمانيا، غواتيمالا، اليابان، لاتفيا، لبنان، نيبال، جنوب أفريقيا، توغو، تركمانستان، أوغندا
برامج للغابات	ألبانيا، الأرجنتين، النمسا، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، كوستاريكا، الدانمرك، السلفادور، فنلندا، غامبيا، غواتيمالا، إندونيسيا، كازاخستان، المكسيك، منغوليا، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، سانت لوسيا، تنزانيا، تايلاند، المملكة المتحدة، فيتنام.
برامج التسميك	موريشيوس، البرتغال، تنزانيا
حفظ التربة والماء	منغوليا، سانت لوسيا، تركمانستان

الدعم للتكنولوجيا	بوتان، مصر، مالاي، موريشيوس، توغو
آليات التسديد	
الإصلاح الضريبي/الإعفاءات/الخصومات	البرازيل، كمبوديا، كندا، الجماعة الأوروبية، اليابان، مالاي، مالي، منغوليا، هولندا، أوزبكستان، بولندا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، تايلاند، توغو
التخفيضات الجمركية/تنازلات معفاة من الضرائب	كوبا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، توغو
القروض المدعومة	البرازيل، غواتيمالا
دفعات خدمات النظام الإيكولوجي	كولومبيا، كوستاريكا، ألسلفادور، غواتيمالا، المكسيك
ضمانات الوصول وتقسام المنافع/العائدات	الكاميرون، الكونغو، إثيوبيا، الهند، مالاي، المغرب، نيبال، أوغندا
الهيكل التنظيمية والآليات	
الصناديق البيئية	الأرجنتين، البرازيل، الرأس الأخضر، الصين، جمهورية التشيك، غواتيمالا، اليابان، منغوليا، الفلبين، بولندا، البرتغال، رواندا، تنزانيا، تايلاند
آليات المزايدات	أستراليا
دعم المجتمعات المحلية/البلديات	بلجيكا، بوتان، ألمانيا، ماليزيا، المغرب، باكستان، السويد
التدابير الحافزة الايجابية غير النقدية	
التكريم الاجتماعي/الجوائز وشهادات التقدير	الصين، ألسلفادور، الهند، إندونيسيا، إيران، نيبال، موريشيوس، مولدوفا، منغوليا، تايلاند، تونس
بناء القدرات والدعم الفني	البرازيل، كندا، الجماعة الأوروبية، موريشيوس، البرتغال، السنغال
البحوث	ألمانيا، الجماعة الأوروبية، توغو
بنوك البذور/إعادة زرع النبتة	إثيوبيا، فانواتو
تبادل الأراضي	سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين

الجدول 2: محصلة ردود السؤال 83 - التدابير الحافزة الايجابية

التدابير الحافزة الايجابية	الدخل المتدني	أدنى الدخل المتوسط	أعلى الدخل المتوسط	الدخل المرتفع
التدابير الحافزة الايجابية النقدية				
حسب القطاع				
برامج زراعية بيئية		6	10	15
الدعم للزراعة العضوية				2
حفظ الأنواع النادرة		1	1	2
التعويض عن خسارة المحصول		3	2	
القروض/التسهيلات الريفية		1	1	
الاتفاقيات (المعاهدات/الإجراءات التخفيفية) على الأراضي الخاصة والأراضي المجنبية/التبرعات بالأرض			2	3
دفعات الإشراف			1	2
الحوافز في إدارة المناطق المحمية	5	4	3	2
برامج للغابات	6	6	7	6
برامج التسميك	1		1	1
حفظ التربة والماء		1	1	
الدعم للتكنولوجيا		2	1	
آليات التسديد				

5	3	1	6	الإصلاح الضريبي/الإعفاءات/الخصومات
	2	1	1	التخفيضات الجمركية/تتازلات معفاة من الضرائب
	1	1		القروض المدعومة
	2	3		دفعات خدمات النظام الإيكولوجي
		3	5	ضمانات الوصول وتقاسم المنافع/العائدات
				الهيكل التنظيمية والآليات
3	3	4	4	الصناديق البيئية
1				آليات المزايدات
3	1	2	1	دعم المجتمعات المحلية/البلديات
				التدابير الحافزة الايجابية غير النقدية
	1	7	3	التكريم الاجتماعي/الجوائز وشهادات التقدير
3	2		1	بناء القدرات والدعم الفني
2			1	البحوث
		1	1	بنوك البذور، إعادة زرع النبتة
	2			تبادل الأراضي

الجدول 2 أ: تطبيق التدابير الحافزة الايجابية حسب مجموعات الدخل القومي.

باء - التدابير الحافزة السلبية

21. يوفر الجدول 3 نظرة عامة على التدابير الحافزة السلبية أو التدابير الرادعة التي تم الإبلاغ عنها من قبل الأطراف. ما برز بشكل واضح هي الإشارات إلى الرسوم/المصاريف/الضرائب البيئية على النشاطات الضارة بالبيئة (نشاطات التلويث بشكل خاص، ولكن أيضاً الدفعات التعويضية عن تدخلات الطبيعة) من بين الملاحظات وعددها 18، والتي ذكرت التدابير الرادعة، حيث أبلغ 12 طرفاً عن تطبيق مثل هذه التدابير. وذكر خمسة أطراف تطبيق أو تحسين نظام الدفعات لاستعمال الموارد الطبيعية.

الأطراف المبلغة	التدابير الحافزة السلبية (التدابير الرادعة)
ألبانيا، أرمينيا، جزر البهاما، ألسفادور، ألمانيا، كازاخستان، مالاي، المكسيك، هولندا، النرويج، أوزبكستان، جنوب أفريقيا	الرسوم/المصاريف/الضرائب البيئية، الدفعات التعويضية عن تدخلات التنوع البيولوجي
أرمينيا، مالي، النيجر، السنغال، كازاخستان	تطبيق أو تحسين نظام الدفعات لاستعمال الموارد الطبيعية (تعويض التكلفة الكاملة)
أستونيا	ضرائب الأراضي
قيرغيزستان	إجراءات عقابية لعدم الإلتزام
المكسيك	توجيه العائدات

الجدول 3: محصلة ردود السؤال 83 - التدابير الحافزة السلبية

الدخل المرتفع	أعلى الدخل المتوسط	أدنى الدخل المتوسط	الدخل المتدني	التدابير الحافزة السلبية (التدابير الرادعة)
4	3	3	2	الرسوم/المصاريف/الضرائب البيئية، الدفعات التعويضية عن تدخلات التنوع البيولوجي
	1	1	3	تطبيق أو تحسين نظام الدفعات لاستعمال الموارد الطبيعية (تعويض التكلفة الكاملة)
1				ضرائب الأراضي
			1	إجراءات عقابية لعدم الإلتزام
	1			توجيه العائدات

الجدول 3 أ: تطبيق التدابير الحافزة السلبية حسب مجموعات الدخل القومي.

رابعاً - إدماج قيم التنوع البيولوجي في الخطط والسياسات والبرامج

22. استفسر السؤال 84 عما إذا كانت الدولة قد طورت آليات أو مناهج لضمان الدمج الملائم لكل من القيم السوقية وغير السوقية للتنوع البيولوجي في الخطط والسياسات والبرامج ذات الصلة، وغيرها من المجالات ذات الصلة. أقل من ربع الدول المبلغة رد بأنها قد طورت مثل هذه الآليات (22) بينما قال أكثر من ثلاثة أرباع الدول أنهم بصدد تطوير مثل هذه الآليات (46) أو أنه لم يتم تطويرها بعد (45). وقد تم تجميع الملاحظات في الجدول 4 أدناه، مع الملاحظات الملائمة التي تم توفيرها أصلاً في سياق الرد على السؤال 83.

ألف - تقييم التنوع البيولوجي

23. إن تطبيق أدوات تقييم التنوع البيولوجي كان أهم آلية تم تحديدها من قبل الأطراف لدمج كل من القيم السوقية وغير السوقية للتنوع البيولوجي في الخطط والسياسات والبرامج ذات الصلة، وغيرها من المجالات ذات الصلة، حيث أبلغ 22 طرفاً أنهم بصدد دراسات تقييم، وأبلغت دولتان أنهما يعملان على دمج قيم التنوع البيولوجي في نظامهما للحسابات الوطنية. حددت بعض الأطراف قلة القدرات البشرية والتقنية كعقبة أمام القيام بمثل هذه التقييمات - أنظر القسم "سابعاً" أدناه للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع.

باء - الترويج لأسواق للبضائع والخدمات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي

24. أبلغ 36 طرفاً عن الترويج للبضائع والخدمات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، مثلاً ضمن إطار مشاريع إنمائية ريفية مشتركة أو إدارة الموارد الطبيعية المرتكزة إلى المجتمعات. وأشار عدد من الأطراف بشكل صريح إلى القطاع الذي تمت فيه هذه النشاطات - وكان قطاع السياحة (بما فيها السياحة الإيكولوجية) أبرز قطاع يذكر، حيث أبلغ 10 أطراف عن نشاطات تمت في ذلك القطاع. وذكرت سبعة أطراف المصنوعات والاعتماد كطريقتين للترويج لمثل هذه السلع.

جيم - آليات أخرى لدمج قيم التنوع البيولوجي

25. أشار ما مجموعه 11 طرفاً إلى التخطيط المتكامل، وثلاثة منها أبلغت عن تكامل الآليات لتقييم التنوع البيولوجي مع إستراتيجيتهم الوطنية وخطة عملهم للتنوع البيولوجي. وأبلغت 6 أطراف عن أنها تستخدم إجراءات تقييم الواقع البيئي كطريقة لضمان دمج قيم التنوع البيولوجي، كما أشارت إحداهما أيضاً إلى التقييم البيئي الاستراتيجي. وذكرت أربعة أطراف آليات سوقية أخرى مثل الحقوق القابلة للنقل أو الحصص، بينما ذكر ثلاثة أطراف دور المسؤولية والتأمين، وأشار طرفان إلى مبدأ جعل الملوث يدفع الثمن.

الأطراف المبلغة	دمج قيم التنوع البيولوجي
	التقييم
	دراسات التقييم
النمسا، بوتسوانا، البرازيل، بروندي، كوت ديفوار، كوبا، الدانمرك، أستونيا، فرنسا، غواتيمالا، إيران، إسرائيل، كينيا، ماليزيا، المكسيك، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، الفلبين، جنوب إفريقيا، سوازيلاند، المملكة المتحدة	
الصين، جنوب أفريقيا	الدمج في الحسابات الوطنية
	الترويج للبضائع والخدمات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي
	الأسواق الخضراء/التجارة البيولوجية
بنين، بوركينا فاسو، بوتسوانا، الكامبيون، الرأس الأخضر، تشيلي، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، الجماعة الأوروبية، مصر، ألسلفادور، إثيوبيا، غواتيمالا، لبنان، ماليزيا، موريشيوس، نيكاراغوا، النيجر، الفلبين، البرتغال، رواندا، سانت لوسيا، تنزانيا، تركيا، أروغواي، زيمبابوي	
بنين، بوركينا فاسو، كوستاريكا، لبنان، البرتغال، سانت لوسيا، تركيا	الزراعة
الرأس الأخضر، تشيلي، مصر، البرتغال، أروغواي	مصائد الأسماك
إثيوبيا، غواتيمالا، النيجر، البرتغال، أروغواي	منتجات الغابات
مصر	النباتات الطبية
بوتسوانا، الكامبيون، تشيلي، جزر القمر، مصر، غواتيمالا، رواندا، سانت لوسيا، فانواتو، زيمبابوي	السياحة
إثيوبيا، الفلبين، تنزانيا، أروغواي	الحياة البرية
كوبا، رواندا، موريشيوس، نيكاراغوا	ما يتعلق بالمناطق المحمية
الجماعة الأوروبية، ألسلفادور، إثيوبيا، غواتيمالا، لبنان، ماليزيا، البرتغال	استخدام الملصقات/الاعتماد
الكامبيون، مصر، إثيوبيا، الهند، ناميبيا، نيبال، باكستان، الفلبين، سانت فنسنت وجزر غرينادين، تنزانيا، توغو، أوغندا، أروغواي، زيمبابوي	مشاريع إنمائية ريفية مشتركة/إدارة الموارد الطبيعية المرتكزة إلى المجتمعات/تقاسم العائدات
	آليات أخرى
أستراليا، جزر القمر، فرنسا، ألمانيا، إسرائيل، الأردن، نيكاراغوا، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، تنزانيا، تركيا	التخطيط المتكامل، بما فيه التكامل مع إستراتيجية وخطة العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي
تشيلي، المغرب، النرويج، تنزانيا، تونس، المملكة المتحدة	إجراءات تقييم الواقع البيئي
المملكة المتحدة	التقييم البيئي الاستراتيجي
تشيلي، كينيا، المكسيك، أوزبكستان	آليات سوقية أخرى (حقوق تطوير قابلة للنقل، ترخيص مصائد الأسماك)
الجماعة الأوروبية، إندونيسيا، أوزبكستان	المسؤولية/التأمين
كينيا، رومانيا	مبدأ أن الملوث يدفع الثمن
أستراليا، اليابان	التعليم والإرشاد، الدعم الفني
أستونيا	غرامات تعويض عن الأضرار
كندا	الإصلاح المالي والإيكولوجي
أستراليا	أطر الرقابة على الممتلكات والمخصصات

الجدول 4: محصلة ردود السؤال 84 – دمج قيم التنوع البيولوجي

دمج قيم التنوع البيولوجي	الدخل المتدني	أدنى الدخل المتوسط	أعلى الدخل المتوسط	الدخل المرتفع
التقييم				
دراسات التقييم	4	7	5	6
الدمج في الحسابات الوطنية		1	1	
الترويج للبضائع والخدمات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي				
الأسواق الخضراء/التجارة البيولوجية	8	9	9	2
الزراعة	2		4	1
مصائد الأسماك		2	2	1
منتجات الغابات	2	1	1	1
النباتات الطبية		1		
السياحة	4	3	3	
الحياة البرية	2	1	1	
ما يتعلق بالمناطق المحمية	1	2	1	
استخدام الملصقات/الاعتماد	1	2	2	2
مشاريع إنمائية ريفية مشتركة/إدارة الموارد الطبيعية المرتكزة إلى المجتمعات/تقاسم العائدات	9	3	2	
آليات أخرى				
التخطيط المتكامل، بما فيه التكامل مع إستراتيجية وخطة العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي	2	2	3	4
إجراءات تقييم الواقع البيئي	1	2	1	2
التقييم البيئي الاستراتيجي				1
آليات سوقية أخرى (حقوق تطوير قابلة للنقل، ترخيص مصائد الأسماك)	2		2	
المسؤولية/التأمين	1	1		1
مبدأ أن الملوث يدفع الثمن	1		1	
التعليم والإرشاد، الدعم الفني				2
غرامات تعويض عن الأضرار				1
الإصلاح المالي والإيكولوجي				1
أطر الرقابة على الممتلكات والمخصصات				1

الجدول 4 أ: دمج قيم التنوع البيولوجي حسب مجموعات الدخل القومي.

خامساً – إزالة أو تخفيف حدة الحوافز الضارة

26. استفسر السؤال 87 عما إذا كانت الأطراف قد أحرزت تقدماً في إزالة أو تخفيف حدة السياسات أو الممارسات التي تولد حوافز ضارة للحفاظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي. أشار حوالي نصف الأطراف أنهم قد حققوا تقدماً، حيث أبلغ 42 بأنه تم تحديد السياسات والممارسات ذات الصلة ولكن لم يتم إزالتها أو تخفيف حدتها بالكامل، وأبلغ سبعة أطراف بأنه تم تحديد السياسات والممارسات ذات الصلة كما تم إزالتها أو تخفيف حدتها. وأشار 39 طرفاً أنه يجري الآن تحديد الحوافز الضارة، بينما ذكر 32 طرفاً أنهم لم يحققوا أي تقدم. أضاف 59 طرفاً المزيد من التعليقات، وقد تم تجميعها في الجدول 5 أدناه. شرح أحد الأطراف أنه لا توجد حوافز ضارة في البلد.

27. وقد أبلغت معظم الأطراف عن إزالة أو تخفيف حدة الحوافز الضارة في قطاعات معينة. مرة أخرى كانت الزراعة في المقدمة، حيث ذكر 16 طرفاً أنه قد تم تحديد الحوافز الضارة، بما فيها الدعم، في هذا المجال وإزالتها أو تخفيف حدتها. ومرة أخرى تبعت الغابات الزراعة عن قرب، حيث أبلغ 11 طرفاً عن هذا القطاع و 10 أطراف عن مصائد الأسماك. وذكر

سنة أطراف أنه قد تم إزالة إجراءات متعددة في قطاع الطاقة بسبب تأثيرها الضار على التنوع البيولوجي. وأبلغت أربع أطراف أنهم قد أعادوا صياغة سياسات تسعى لحفظ التنوع البيولوجي لأنها ولدت حوافز ضارة.

28. وقد استهدف نفس القطاعات الأطراف الذين أبلغوا حول تحديد الحوافز الضارة، كما ذكر أربعة أطراف إضافة إلى ذلك أهمية سياسة الأراضي، أي، أموراً مثل صكوك الأراضي وتحديد استعمال الأراضي ونظام ضرائب الأراضي، كما ركز ثلاثة أطراف على دور البنية التحتية للتنقل وشق الطرق بشكل خاص.

29. وقد أبلغ عدد من الأطراف عن الطرق والآليات لتحديد وإزالة أو تخفيف حدة الحوافز الضارة: ذكرت ستة أطراف مراجعة النظام الضريبي، وأشار 5 أطراف إلى تطبيق إجراءات تقييم الواقع البيئي. وذكرت سبعة أطراف إجراءات أو إصلاحات تنظيمية، بما في ذلك تشكيل لجان وإدارات جديدة. وأشار أربعة أطراف إلى الأحكام والتطبيق المحسن كطريقة لتخفيف حدة الحوافز الضارة. وأكدت ثلاثة أطراف على أهمية مشاركة أصحاب المصلحة، بينما ذكر ثلاث أعضاء في الإتحاد الأوروبي تنفيذ الخضوع المتداخل.

الأطراف المبلغة	الحوافز الضارة
	الإزالة/تخفيف الحدة حسب القطاع
بوروندي، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، الجمهورية الدومينيكية، أستراليا، الجماعة الأوروبية، ألمانيا، غينيا، مالي، موريتانيا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، السويد	الزراعة
النمسا، كندا، الرأس الأخضر، كولومبيا، غامبيا، إندونيسيا، كينيا، ليسوتو، مالاي، النرويج، السويد	الغابات
الرأس الأخضر، كوت ديفوار، تشيلي، مصر، الجماعة الأوروبية، كازاخستان، مالاي، موريشيوس، البرتغال، سوريا	مصادر الأسماك
كولومبيا، لاتفيا، ليسوتو، موريتانيا، بولندا، السويد	الطاقة
أستراليا، تشيلي، كوستاريكا، غامبيا	لوائح التنوع البيولوجي
جمهورية التشيك، أستراليا، غينيا	إدارة الموارد المائية
الجمهورية الدومينيكية، سوريا	إدارة المناطق المحمية
ألمانيا	سياسة الإسكان/الاستيطان
	التحديد حسب القطاع
أستراليا، بوتسوانا، الدانمرك، فرنسا، المكسيك، البرتغال	الزراعة
بنغلاديش، كينيا، جنوب أفريقيا، تايلاند	سياسة الأراضي
الدانمرك، فرنسا، ميانمار، البرتغال، الإتحاد الروسي، تركمانستان	مصادر الأسماك
النرويج، السويد، فييت نام	البنية التحتية للتنقل، شق الطرق
مالاي، مولدوفا، بولندا، الإتحاد الروسي	إدارة المناطق المحمية
جمهورية أفريقيا الوسطى، فرنسا، مالاي، موريشيوس	الغابات
تشيلي	التجسيم
فرنسا	إدارة الموارد المائية
	الطرق والآليات
كندا، كينيا، المكسيك، رومانيا، جنوب أفريقيا، تايلاند	مراجعة الأنظمة الضريبية
تشاد، مالي، السنغال، سلوفينيا، سوريا	إجراءات تقييم الواقع البيئي
أستراليا، كندا، الهند، مالاي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، تايلاند، زيمبابوي	الإصلاحات التنظيمية، إنشاء هياكل جديدة
بنين، كازاخستان، لبنان، مولدوفا	الأحكام وتطبيقها كطريقة لتخفيف الحدة
بلجيكا، إيرلندا، سلوفينيا	الخضوع المتداخل

إشراك أصحاب المصلحة	مصر، نيبال، زمبابوي
الحوافز الإيجابية كطريقة لتخفيف الحدة	النرويج، بولندا
التقييم الذاتي	أوزبكستان
أمور أخرى	
عدم وجود حوافز ضارة	إثيوبيا

الجدول 5: محصلة ردود السؤال 87 – تحديد وإزالة أو تخفيف حدة الحوافز الضارة

الدخل المرتفع	أعلى الدخل المتوسط	أدنى الدخل المتوسط	الدخل المتدني	الحوافز الضارة
				الإزالة/تخفيف الحدة حسب القطاع
8	1	3	5	الزراعة
4		4	3	الغابات
2	3	3	2	مصائد الأسماك
1	2	2	1	الطاقة
1	2		1	لوائح التنوع البيولوجي
2			1	إدارة الموارد المائية
		2		إدارة المناطق المحمية
1				سياسة الإسكان/الاستيطان
				التحديد حسب القطاع
3	2			الزراعة
	1	1	2	سياسة الأراضي
3	1	1	1	مصائد الأسماك
2			1	البنية التحتية للتنقل، شق الطرق
	2	1	1	إدارة المناطق المحمية
1	1		2	الغابات
	1			التنجيم
1				إدارة الموارد المائية
				الطرق والآليات
1	3	1	1	مراجعة الأنظمة الضريبية
1	1		3	إجراءات تقييم الواقع البيئي
2	1	1	3	الإصلاحات التنظيمية، إنشاء هياكل جديدة
	2	1	1	الأحكام وتطبيقها كطريقة لتخفيف الحدة
3				الخضوع المتداخل
		1	2	إشراك أصحاب المصلحة
2				الحوافز الإيجابية كطريقة لتخفيف الحدة
			1	التقييم الذاتي
				أمور أخرى
			1	عدم وجود حوافز ضارة

الجدول 5 أ: تحديد وإزالة أو تخفيف حدة الحوافز الضارة حسب مجموعات الدخل القومي.

سادساً - أخذ مقترحات تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة في الحسبان

30. من خلال المقرر 15/6 اعتمد مؤتمر الأطراف مقترحات تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة بقدر ما يتمشى ذلك مع السياسات والتشريعات الوطنية للأطراف وكذلك مع التزاماتها الدولية، ودعا الأطراف إلى أخذ تلك المقترحات في الحسبان عند تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة للحفاظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي. وتوجد المقترحات في المرفق 1 من المقرر 15/6. استفسر السؤال 86 عما إذا كانت الأطراف قد أخذت المقترحات بعين الاعتبار. وبينما قالت 46 دولة مبلغاً أن المقترحات قد أخذت بعين الاعتبار فقد أشارت 73 دولة مبلغاً إلى أنها لم تنظر فيها.

31. وقد أرفق 52 طرفاً ملاحظات إضافية؛ ولكن الكثير من الملاحظات كانت تشير إلى النشاطات التي ذكرت في سياق أسئلة سابقة (على افتراض أنها كانت نشاطات متوافقة مع المقترحات)، بينما ذكرت 15 ملاحظة فقط المقترحات بشكل صريح. ومن بين هؤلاء أكدت تسعة أطراف أن المقترحات يجري أخذها بعين الاعتبار (الصين، جمهورية التشيك، إيران، إيرلندا، الأردن، لبنان، السويد، المملكة المتحدة، أوزبكستان)، مع بعض التحفظات من قبل طرفين.¹²

32. قدم عدد قليل من الأطراف مثل هذا التأكيد، ولكن أيضاً حددوا عناصر معينة من المقترحات تتوافق مع السياسات والاستراتيجية وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي ويتم تطبيقها من خلالها. ومن بين هذه العناصر وأبرزها تحديد هوية أصحاب المصلحة ذوي الصلة واشراكهم، حيث ذكرها أربعة أطراف (ألمانيا، الهند، مالايو، أوغندا). وذكر ثلاثة أطراف بناء القدرات والتدريب وتوفير الدعم الفني (النمسا، مالايو، أوغندا). ذكر ثلاثة أطراف أيضاً القيام بتقييم التنوع البيولوجي (الهند، مالايو، روسيا الاتحادية). أشار كل من روسيا الاتحادية وأوغندا إلى تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية وكذلك أشارا إلى تحديد التهديدات الكامنة للتنوع البيولوجي وللرصد والتطبيق. وكذلك ذكرت مالايو تحديد الحوافز الضارة وتطوير الأسواق للسلع والخدمات المتصلة بالتنوع البيولوجي. ركزت روسيا الاتحادية على البعد العالمي للتدابير الحافزة الاقتصادية، مع أخذ المؤثرات الخارجية والتكاليف البيئية بعين الاعتبار.

سابعاً - نتائج وآثار الإجراءات المتخذة

33. طلب المربع (س) من الأطراف الدخول في التفاصيل حول تنفيذ المادة 11 والمقررات المرتبطة التي تركز بشكل خاص على: نتائج وآثار الإجراءات المتخذة؛ المساهمة في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للاتفاقية؛ رصد التقدم المحرز نحو بلوغ هدف عام 2010؛ رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛ المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ العقبات التي تعترض التنفيذ. طرح 62 طرفاً ملاحظاتهم.

34. كان المغزى العام لهذه الملاحظات هو أنه بينما من الممكن تحقيق بعض التقدم، إلا أن المزيد من العمل ما زال مطلوباً لتنفيذ المادة 11. وأشار ثلاثة أطراف فقط إلى عدم إحراز تقدم أو أن التقدم المحرز محدود للغاية (جمهورية الكونغو الديمقراطية، سلوفينيا وترينيداد وتوباغو). تماشياً مع الملاحظات المطروحة حول الأسئلة السابقة فقد سيطرت الإشارات إلى التقدم المحرز في تنفيذ التدابير الحافزة في الزراعة، حيث كان هناك 9 ملاحظات في هذا السياق (النمسا، الرأس الأخضر، الجمهورية الدومينيكية، اللجنة الأوروبية، غينيا، لاتفيا، البرتغال، سانت لوسيا، المملكة المتحدة) تليها الغابات بستة ملاحظات (الرأس الأخضر، تشاد، الصين، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، غامبيا، المملكة المتحدة). وأشار ثلاثة أطراف إلى التقدم المحرز في إشراك أصحاب المصلحة ومساهماتهم في تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة (مصر، نيبال، توغو).

35. علق ما مجموعه إثني عشر طرفاً على المساهمة في تنفيذ المادة 11 نحو الأهداف والخطط المشار إليها في المربع س. وأكد معظم الأطراف هذه المساهمة، باستثناء طرفين قالوا أنه لم تكن هناك مساهمة مباشرة (البرازيل، إندونيسيا)، بينما شرحت ناميبيا أنه لم يتم حتى الآن أي ربط مباشر مع الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن من الممكن تصور مثل هذا الربط في المستقبل. حول المساهمات نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قام الأطراف بشكل عام بالإشارة إلى الأهداف 1 (تخفيف الفقر) و 7 (الاستدامة البيئية)، بينما قام بعض الأطراف بشكل انفرادي بالإشارة إلى الهدف 3 (المساواة بين الجنسين) و 8 (الشراكة العالمية) والأهداف ذات الصلة بالصحة (4 و 5 و 6).

¹² شرحت جمهورية التشيك أنها مطبقة في التحضير ولكن ليس تنفيذ الإجراءات، بينما أشارت السويد أنها مطبقة ولكن ليس ضمن عملية مراجعة رسمية.

ثامناً: التحديات والمعوقات أمام التنفيذ

36. كما تم شرحه في الفقرتين 4 و 11 أعلاه، قدم السؤال 2 قائمة تدرج 27 تحدياً محتملاً أمام تنفيذ الاتفاقية، وطلب من الأطراف أن يقيموا مستوى التحدي الذي يواجهه البلد في تنفيذ الأحكام المختلفة من الاتفاقية، مثلاً المادة 11 حول التدابير الحافزة، من خلال استخدام مقياس من 0 إلى 3 (0= تم التغلب على التحدي بنجاح؛ 1= تحدي منخفض؛ 2= تحدي متوسط؛ 3= تحدي عالي). يدرج الجدول 6 قائمة من التحديات المرتبطة بتنفيذ المادة 11، مرتبة تنازلياً حسب الأهمية كما تم حسابها من مجموع النقاط التي وضعتها الأطراف. تم تحديد قلة الموارد النقدية والإنسانية والتقنية كأهم تحدي أمام تنفيذ المادة 11، يتبعها عن قرب عدم دمج وتكامل اعتبارات التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى.

37. ويوفر الجدول 6 كذلك مرتبة كل تحدي بين كل المواد. ومن الجدير بالذكر أن تنفيذ المادة 11 أتى في المرتبة الأولى أو الثانية في 13 من 27 تحدياً محتملاً وذلك حسب مجموع النقاط التي وضعتها الأطراف – بذلك فإنه برأي الأطراف، تنطبق هذه التحديات في الغالب (أو في المرتبة الثانية من الغالب) على تنفيذ التدابير الحافزة. حتى في حالة التحديات الـ 14 الباقية فإن تنفيذ المادة 11 يأتي في مرتبة عالية نسبياً، وفي مراتب تقل عن العاشرة إلا في حالة التحدي (و) (قدرة متدنية على تطبيق القانون – المرتبة 10) والتحدي (أ) (الكوارث الطبيعية والتغيرات البيئية – المرتبة 13). ويمكن أن نخلص إلى أن المادة 11 هي، حسب الأرقام التي منحها الأطراف، إحدى أصعب المواد من حيث التنفيذ.

38. تأكدت الحاجة إلى الموارد النقدية والإنسانية والتقنية من خلال الردود على السؤال 85 الذي استفسر عما إذا كانت البلد قد أنشأت برامج تدريب وبناء القدرات لتنفيذ التدابير الحافزة وتشجيع مبادرات القطاع الخاص. وأشار ما يقارب نصف الأطراف المبلغة إلى أنهم لم يطوروا (46) أو أنهم بصدد تطوير مثل هذه البرامج (18)، بينما كان لدى 52 طرفاً مبلغاً بعض البرامج الموجودة، ولدى خمسة أطراف فقط برامج كثيرة موجودة.

39. في المربع س، أكد معظم الأطراف الأهمية التي يولونها لكل من التحديات التي قدمها السؤال 2. قدم قليل من الأطراف تحديات إضافية أو معلومات إضافية أخرى. من بين هؤلاء، برزت الحاجة المحددة بوضوح لتحسين بناء القدرات والتدريب بشأن تقييم التنوع البيولوجي، حيث أنها مرتبطة بالحاجة لتحسين الوعي بقيم التنوع البيولوجي ولدمجهم بطريقة أفضل في الخطط والسياسات والبرامج. وقد ذكر هذه النقطة ما مجموعه ثمانية أطراف (البرازيل، الصين، كينيا، مالاوي، سلوفاكيا، السودان، طاجيكستان، أوغندا).

المرتبة	التحديات أمام تنفيذ المادة 11	النتيجة	المرتبة بين كل المواد
1	ش) قلة الموارد النقدية والإنسانية والتقنية	268	6
2	ت) عدم دمج وتكامل اعتبارات التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى	265	1
3	ج) قدرة غير كافية على العمل بسبب ضعف المؤسسات	246	2
4	ب) مشاركة محدودة من قبل العامة وأصحاب المصلحة.	242	1
5	ر) انعدام الثقافة العامة والوعي على كل المستويات	240	5
6	س) عدم الفهم أو التوثيق الملائمين لخسارة التنوع البيولوجي والبضائع والخدمات المناظرة التي يوفرها	235	2
7	ف) انعدام السياسات والقوانين الملائمة	230	2
8	ع) عدم وجود شراكات فاعلة	229	1
9	ط) عدم وجود تضافر للطاقت على المستويين الوطني والدولي	228	1
10	ظ) انعدام التعاون الأفقي بين أصحاب المصلحة	227	2
11	ث) انعدام الإجراءات الإحترازية والريادية	224	4
12	ن) انعدام المعرفة والتدريب فيما يخص مناهج الإدارة المرتكزة على النظام الإيكولوجي	222	3
13	ض) انعدام تقاسم المنافع.	221	3
14	ز) عدم اسغلال المعرفة العلمية والتراثية الموجودة استغلالاً كاملاً	216	7

7	215	د) قلة القدرات البحثية العلمية الكافية لدعم كافة الأهداف	15
1	213	أ) انعدام الإرادة السياسية والدعم	16
7	209	م) قلة القدرات في المجتمعات المحلية	17
6	208	ذ) انعدام المعرفة والمعلومات التي يمكن الوصول إليها	18
7	207	ح) قلة نقل التكنولوجيا والخبرات	19
4	196	ل) أنماط استهلاك وإنتاج غير قابلة للاستدامة	20
3	189	غ) عدم انخراط المجتمع العلمي	21
10	189	هـ) قدرة ضعيفة على تطبيق القانون	22
3	180	ك) الضغط السكاني	23
3	179	ق) الفقر	24
7	157	خ) خسارة المعرفة التراثية	25
13	127	أأ) الكوارث الطبيعية والتغيرات البيئية	26
17	18	ب ب) غير ذلك (يرجى التحديد)	

الجدول 6: محصلة ردود السؤال 2 – التحديات التي تواجه تنفيذ المادة 11، مرتبة حسب النتيجة، ومرتبة التحديات من بين كافة المواد

مرفق

قائمة الأطراف التي قدمت تقاريرها الوطنية الثالثة بحلول أول نوفمبر 2006

إسبانيا	.44	الأرجنتين	.1
إسرائيل	.45	الأردن	.2
إندونيسيا	.46	الإتحاد الروسي	.3
إيران	.47	الإمارات العربية المتحدة	.4
باكستان	.48	البرازيل	.5
بربادوس	.49	البرتغال	.6
بلجيكا	.50	البوسنة والهرسك	.7
بنغلاديش	.51	الجزائر	.8
بنين	.52	الجماعة الأوروبية	.9
بوتان	.53	الجمهورية الدومينيكية	.10
بوتسوانا	.54	الجمهورية العربية السورية	.11
بوركينافاسو	.55	الدانمرك	.12
بوروندي	.56	الرأس الأخضر	.13
بولندا	.57	السعودية	.14
بيلاروس	.58	السنغال	.15
تايلاند	.59	السودان	.16
تركمانستان	.60	السويد	.17
تركيا	.61	الصين	.18
ترينيداد وتوباغو	.62	الفلبين	.19
تشاد	.63	الكاميرون	.20
تشيلي	.64	الكونغو	.21
توغو	.65	المغرب	.22
تونس	.66	المكسيك	.23
جزر البهاما	.67	المملكة المتحدة	.24
جزر القمر	.68	النرويج	.25
جمهورية التشيك	.69	النمسا	.26
جمهورية الكونغو الديمقراطية	.70	النيجر	.27
جمهورية أفريقيا الوسطى	.71	الهند	.28
جمهورية تنزانيا الاتحادية	.72	اليابان	.29
جمهورية كوريا	.73	ايرلندا	.30
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	.74	أرمينيا	.31
جمهورية مالدوفا	.75	أروغواي	.32
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	.76	أريتريا	.33
جنوب أفريقيا	.77	أستراليا	.34
جيبوتي	.78	أستونيا	.35
دومينيكا	.79	أفغانستان	.36
رواندا	.80	ألبانيا	.37
رومانيا	.81	ألسلفادور	.38
زامبيا	.82	ألمانيا	.39
زيمبابوي	.83	أوزبكستان	.40
ساموا	.84	أوغندا	.41
سان تومي وبرينسيبي	.85	أوكرانيا	.42
سانت فنسنت وجزر غرينادين	.86	إثيوبيا	.43

موريتانيا	.123
موريشيوس	.124
موزامبيق	.125
ميانمار	.126
ناميبيا	.127
نيبال	.128
نيكاراغوا	.129
نيوا	.130
نيوزيلندا	.131
هنغاريا	.132
هولندا	.133

سانت لوسيا	.87
سلوفاكيا	.88
سلوفينيا	.89
سنغافورة	.90
سوازيلاند	.91
غامبيا	.92
غانا	.93
غواتيمالا	.94
غينيا	.95
فانواتو	.96
فرنسا	.97
فنلندا	.98
فييت نام	.99
قبرص	.100
قطر	.101
قيرغيزستان	.102
كازاخستان	.103
كرواتيا	.104
كمبوديا	.105
كندا	.106
كوبا	.107
كوت ديفوار	.108
كوستاريكا	.109
كولومبيا	.110
كينيا	.111
لاتفيا	.112
لبنان	.113
ليبيريا	.114
ليتوانيا	.115
ليسوتو	.116
مالاوي	.117
مالي	.118
ماليزيا	.119
مدغشقر	.120
مصر	.121
منغوليا	.122